

Distr.: General
26 June 2015

Original: Arabic

الجمعية العامة
مجلس الأمنمجلس الأمن
السنة السبعونالجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

البندان ٦٨ (ج) و ١٠٧ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

يرفض الأردن الادعاءات الجوفاء التي وردت في الرسالتين المتطابقتين للمندوب
الدائم لسوريا لدى الأمم المتحدة المؤرختين ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/2015/442) والتي
تعكس حالة التخبط التي يعاني منها النظام السوري وانفصامه عن الواقع الذي تعيشه سوريا.
لقد أدت الممارسات الممجية للنظام السوري ضد شعبه وما تخللها من انتهاكات
جسيمة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان واستخدام مختلف ضروب العقاب
الجماعي ضد المدنيين في سوريا إلى تفشي آفة الإرهاب هناك. واليوم يستغل النظام السوري
هذه الآفة لتبرير استهدافه للمدنيين واستخدامه للأسلحة المحرمة دولياً بما فيها الأسلحة
الكيميائية والبراميل المتفجرة، ولتملص من الانخراط مجدداً في الجهود الرامية لتحقيق حل
سياسي للأزمة السورية ينقذ سوريا من الدمار الذي لحق بها بسبب سياسات النظام
السوري.



الرجاء إعادة استعمال الورق

060715 020715 15-10562 (A)



ويجدد الأردن في هذا الصدد تأكيده على نهجه الراسخ بمكافحة هذه الآفة بكافة أشكالها وصورها، وأياً كانت مصادرها، والتي تتنافى مع الشرائع والقيم الدينية والأخلاقية، ويشدد على موقفه الثابت في محاربة الإرهاب والتطرف، ويؤكد على مواصلة دوره بكافة مؤسساته ببذل الجهود للتصدي لظاهرة الإرهاب بمنظور شمولي من خلال تعزيز الجهود وإدامة التنسيق والتشاور بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لترسيخ أركان الاستقرار والأمن في المنطقة.

كما نجدد دعوتنا للنظام السوري له بالتعاون مع الجهود الرامية لتحقيق حل سياسي للنزاع داخل سوريا، واحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية لمعالجة الأوضاع الإنسانية المأساوية في سوريا بدلا من كيل الاتهامات ضد الأردن الذي استضاف ما يقرب من مليون ونصف المليون لاجئ سوري منذ بداية الأزمة على الرغم من تواضع إمكاناته وموارده المحدودة وتحمله لتبعات ونتائج الكثير من النزاعات الدائرة في المنطقة، وهو يحرص دوماً على إيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا، ويحفظ وحدة أراضيها وسيادتها واستقلالها ويُنهى معاناة شعبها المستمرة منذ سنوات.

ندعو المجتمع الدولي للتعامل بحزم مع النظام السوري لاحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، وقرارات الجمعية العامة بما فيها القرار ١٨٩/٦٩ والقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٦٨ (ج) و ١٠٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمود الحمود

القائم بالأعمال بالإنابة